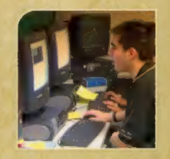


جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

الخطة الاستراتيجية القومية
لإصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر





نحو نقلة نوعية فى التعليم

٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢

الملخص

الخطة الاستراتيجية القومية
لإصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر
(٢٠٠٨/٢٠٠٧ - ٢٠١٢/٢٠١١)

الملخص

أولاً : الأساس المنطقى

تقدم وزارة التربية والتعليم فى مصر خطتها الاستراتيجية (٢٠٠٧-٢٠١٢) إلى المجتمع المصرى، عاقدة العزم على ضمان تحقيق نظام حديث لمرحلة التعليم قبل الجامعى، فى كل ربوع مصر، بهدف دعم وتشجيع النمو الاقتصادى المستدام وتعزيز الديمقراطية والحرية، في عصر يقوم على اقتصاد المعرفة والتنافسية العالمية.

وتأتى هذه الخطة الاستراتيجية تتويجا للمحاولات العديدة، الجادة والمكثفة، التي بُذلت في الماضي لإشراك كل الأطراف المعنية كالمعلمين ومديرى التعليم وأولياء الأمور والطلاب والمنظمات غير الحكومية وأساتذة الجامعات والمثقفين... وقدمت إسهامات قيمة في إطار حوار حول كثير من قضايا التعليم مثل بناء المعايير القومية، والنماذج التجريبية وتطوير المناهج.

وقد تم بناء وثيقة الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم ٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١١/٢٠١٢ بعد كثير من العمل الشاق والمكثف، الذى قامت به الفرق الوطنية العديدة، والوزارات المعنية وممثلى المحافظات من خلال وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجى بوزارة التربية والتعليم وكذلك الاستفادة من الخبرات العالمية بالمعهد الدولي للتخطيط التربوى التابع لمنظمة اليونسكو، ومساندة من الشراكات الدولية المختلفة، مع التركيز على التطلعات طويلة المدى، وفقا لرؤية ورسالة وزارة التربية والتعليم والمبادئ الأساسية ومنظومة القيم لتحقيق الجودة العالية فى التعليم. ويوضح الشكل رقم (١) الصورة الكلية للخطة الاستراتيجية القومية للتعليم. وفى هذا السياق، تهدف الخطة الاستراتيجية إلى تطوير وتعزيز التماسك الاجتماعي والمشاركة المجتمعية فى برامج التنمية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية.

ثانياً: رؤية وزارة التربية والتعليم

تلتزم وزارة التربية والتعليم بتطوير نظام التعليم قبل الجامعى فى مصر لتقديم نموذج رائد فى المنطقة، وذلك من خلال توفير تعليم عالى الجودة للجميع كحق أساسى من حقوق الإنسان وإعداد كل الأطفال والشباب لمواطنة مستنيرة فى مجتمع المعرفة فى ظل عقد اجتماعى جديد قائم على الديمقراطية والحرية والعدل الاجتماعى وتأسيس نظام تعليمى لامركزى يدعم المشاركة المجتمعية والحوكمة الرشيدة ويكفل إدارة إصلاح التعليم بطريقة فاعلة على مستوى المدرسة وكل المستويات الإدارية.

ثالثاً: رسالة وزارة التربية والتعليم

تعمل وزارة التربية والتعليم على توفير فرص عادلة لجميع الأطفال المصريين للحصول على تعليم عالى الجودة يمكنهم من مهارات التفكير العلمى الإبداعي الناقد وحل المشكلات، والتعلم مدى الحياة، والتزود بالمهارات اللازمة التى تُمكّنهم من أن يكونوا مواطنين نشطاء ومشاركين فعّالين فى مجتمع عالمى دائم التغير.

رابعاً: المبادئ الرئيسة ومنظومة القيم

العدالة، التفوق، تمكين المدرسة، التنمية البشرية، المواطنة، المشاركة، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، التسامح، دعم المجتمع المدنى والقطاع التعاونى، الديمقراطية، المحاسبية والشفافية، اللامركزية. وذلك بما يمكن من تنمية ثقافة وطنية تعكس قيم المجتمع المصرى وتطلعاته إلى مستقبل زاهر فى عالم اقتصاديات المعرفه والمتغيرات العلمية والتكنولوجية المتسارعة.

واتساقا مع تلك الرسالة، تم وضع ثلاثة أهداف أساسية، تحدد أولويات عمليات الإصلاح فيما يلى:

١- التأكيد على جودة العملية التعليمية باعتبارها ركيزة لتحقيق التحرك نحو اقتصاد المعرفة.

٢- التأكيد على تحقيق نظام إدارى فعال، داعم للامركزية والمشاركة المجتمعية.

٣- التأكيد على عدالة إتاحة فرص التعليم لكل الأطفال المصريين.

خامساً: الوثائق الأساسية التى انطلقت منها الخطة الاستراتيجية للتعليم

هناك وثائق أساسية انطلقت منها الخطة الاستراتيجية للتعليم تمثلت فى: البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية، وبيان الحكومة، وأوراق السياسات لإصلاح التعليم التى قدمها الحزب الوطنى فى مؤتمراته السنوية، والوثائق الصادرة عن مجلسى الشعب والشورى، والمجالس القومية المتخصصة، ونقابة المعلمين، ومؤسسات البحث العلمى الوطنية على اختلافها، والتزام مصر بالمعاهدات الدولية، والخبرات التاريخية والممارسات الناجحة لوزارة التربية والتعليم.

شكل (١) بنية الخطة الإستراتيجية

منطلقات خطة التعليم قبل الجامعى

الرؤية
الرسالة
القيم
والمبادئ
الأساسية

الأهداف العامة للسياسة التعليمية

تقييم وتحليل الوضع الحالى والقوانين والتشريعات المرتبطة بمراحل التعليم المختلفة

نموذج التحليل والتوقع

الأهداف التعليمية وفقا لتقييم الوضع الحالى وأهداف وأولويات الدولة

البرامج ذات الأولوية

حساب التكلفة

مصادر التمويل

مؤشرات الأداء

خطة المتابعة والتقييم

الحصول على الآراء / التغذية الراجعة فى جميع المراحل

سادساً: هيكل الخطة الاستراتيجية للتعليم

تتألف الخطة الاستراتيجية من أربعة أبواب رئيسة على النحو التالي:

الباب الأول: تحليل الوضع الراهن

يصف هذا الباب السياقات الجغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للحياة المصرية المعاصرة. ويوضح التزام الحكومة الحالية باللامركزية، وأيضا ينظر إلى قطاع التعليم باعتباره تجربة رائدة فى اللامركزية بجميع قطاعات الحكومة. كما يشمل هذا الباب مؤشر التنمية البشرية لعام (٢٠٠٦) الذى يبين ما أحرزته مصر من تقدم فيما يتعلق بهذا المؤشر خلال الفترة من عام ١٩٧٥ حتى عام ٢٠٠٤. وبالتالى فهو يوضح مدى أهمية التعليم بالنسبة للتنمية البشرية.

ويتكون نظام التعليم قبل الجامعى من ثلاثة مستويات: الابتدائى والإعدادى والثانوى. ويهدف التعليم الأساسى، الذي يتألف من تسع سنوات (ست سنوات للمرحلة الابتدائية وثلاث للإعدادية)، إلى استيعاب جميع الأطفال فى الشريحة العمرية (٦-١٤ سنة). ويكفل الدستور المصرى الحق فى الحصول على التعليم الأساسى لكل المواطنين. أما التعليم الثانوى، والذى يتألف من ثلاث سنوات، فهو ينقسم إلى عام وفنى، هذا مع وجود بعض المدارس الفنية التى تعمل بنظام الخمس سنوات.

كما يتعامل الباب الأول أيضا مع تحليل الوضع الراهن لأداء قطاع التعليم فى الفترة من (٢٠٠٠-٢٠٠٦)، من حيث تقويم جوانب القوة وجوانب الضعف والفرص والتحديات. فمنذ أوائل التسعينيات دشن الرئيس مبارك مبادرة لدعم التعليم وضعت التعليم على رأس الأولويات فى مصر. وبُذلت جهود حثيثة لضمان تكافؤ فرص التعليم لجميع الأطفال فى مصر. هذه الجهود التى أسفرت عن زيادة في ميزانيه التعليم تقدر بحوالى ٢٤٠٪ خلال فترة التسعينيات من القرن الماضى. كما تم بناء ١٤,٠٠٠ مبنى مدرسى جديد فى الفترة ما بين (١٩٩٢/١٩٩٣) و(٢٠٠٥/٢٠٠٦). ويمثل هذا الرقم أكثر من ضعف عدد المدارس التي تم بناؤها في المائة وعشر سنوات السابقة. يبلغ عدد المدارس العاملة الآن ما يقرب من ٤٠,٠٠٠ مدرسة، موجودة فى ٢٥ ألف مبنى مدرسى. وقد أدى ذلك بالطبع إلى زيادة في معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي لكل من البنين والبنات على وجه الخصوص. وفى عام ٢٠٠٣ أصدرت مصر المعايير القومية لجودة التعليم، التى أرست بوضوح طرقا جديدة لتحقيق جودة التعليم فى مصر.

وقد أسفرت التحليلات التى تمت فى هذا الباب عن مجموعة من القضايا والتحديات الأساسية التى يجب مواجهتها من أجل إحداث نقلة نوعية فى التعليم وإرساء دعائم جديدة لمستويات جودة عالية. **ومن أهم هذه القضايا والتحديات**: ضرورة ضمان عدالة الإتاحة وخاصة فى التعليم الثانوى ورياض الأطفال، وتحسين الكفاءة والنظم، ورفع مستويات الأداء لترشيد الإنفاق على التعليم، وإعادة بناء الثقة المجتمعية فى التعليم حتى يمكن ترشيد ما ينفقه الآباء عشوائيًا فى دروس خصوصية لا تعبر عن أهداف تعليمية، وتأسيس نظم للمتابعة والتقويم تحقق المساءلة والشفافية فى صورة مؤشرات واضحة، وأخيرًا تأصيل اللامركزية مؤسسيًا وتشجيع المشاركة المجتمعية.

الباب الثانى: نحو نقلة نوعية فى التعليم

يؤكد الباب الثانى على ثلاثة مجالات رئيسة للخطة، وهى: جودة التعليم، الإبداع فى آليات ونظم تقديم الخدمة التعليمية، والحاجة للاستمرار فى سد الفجوات التعليمية للبنات وفى المناطق الفقيرة اقتصاديا، وتلك المزدحمة بالسكان فى المناطق الحضرية. كما يهتم هذا الباب بوضع إطار عمل ومبادئ ترتكز عليها عملية الإصلاح لتحقيق رؤية ورسالة مصر للوصول إلى جودة تعليم عالية للجميع كأحد حقوق الإنسان الأساسية. كما يشير هذا الباب أيضا إلى النسخة المصرية من نموذج التحليل والتوقع Egyptian Analysis and Projection Model (ANPRO) كأداة لفهم وتحليل والتعامل مع الوضع الراهن في مصر، وذلك للاستفادة من السيناريوهات المختلفة التي يمكن تصورها من خلال هذا النموذج. ويقدم النموذج تقديرات موثوقا بها لكل عناصر الخطة بما فيها التكلفة المالية. كما يقترح بدائل مختلفة لتناسب احتياجات المستخدم والوضع الراهن فى ضوء الموارد المتاحة.

الباب الثالث: البرامج ذات الأولوية للخطة الاستراتيجية القومية للتعليم

يضم هذا الباب اثنى عشر برنامجا يجب أن يتم تنفيذها لتحقيق عملية الإصلاح الشامل للتعليم قبل الجامعى في مصر. ويشمل كل برنامج نقاط القوة ونقاط الضعف، والتى يمكن الرجوع إليها فى السرد الخاص بوصف كل برنامج. هذا، ويشير وصف البرنامج إلى الإجراءات التى يمكن تصميمها لتعزيز نقاط القوة وتحسين نقاط الضعف. ويتلخص ذلك في مصفوفتين منفصلتين لكل برنامج: (أ) مصفوفة السياسات الخاصة بالأهداف الفرعية، والمستهدفات، وتتابع الأنشطة والإطار الزمني والمسئولية عن التنفيذ (ب) مصفوفة الإطار المنطقى والتى تشمل مؤشرات الأداء، ووسائل التحقق، والافتراضات الحاسمة. **وسيتم استعراض أهداف ومستهدفات الاثنى عشر برنامجا ونواتجها المتوقعة باختصار فى الجزء السابع التالى من هذا الملخص.**

الباب الرابع: الميزانية والتنفيذ

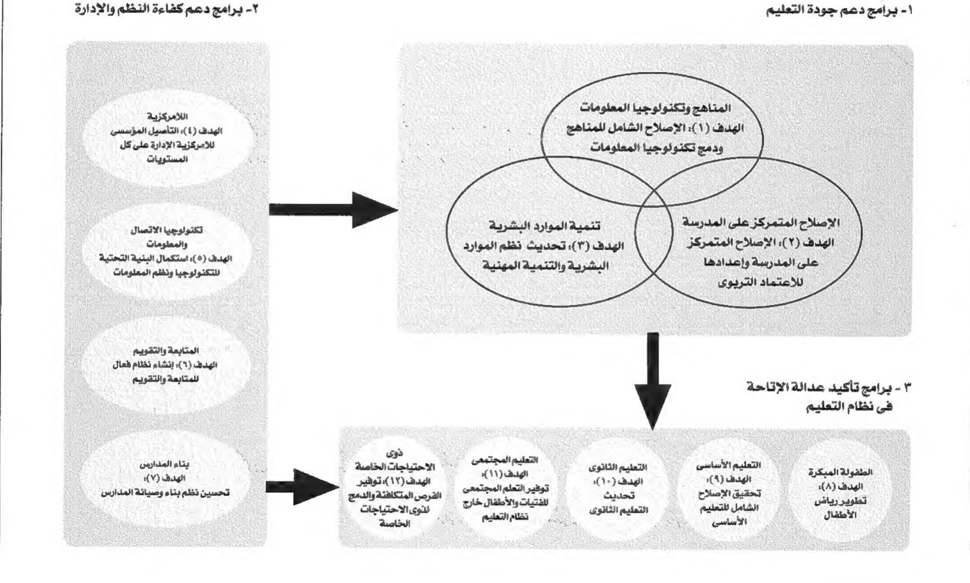
يشمل هذا الباب تفاصيل عملية تمويل وتنفيذ الخطة، بحيث يتم تنفيذها وتنظيمها بطريقة مرنة، فى صورة خطط تنفيذية سنوية. وتتم مراجعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم سنويا بالإضافة إلى المراجعات ربع السنوية للخطط التنفيذية وذلك لتقويم ما يتم إحرازه من تقدم، وكذلك ما يتم مواجهته من مشكلات خلال فترة المراجعة. وقد قام وزير التربية والتعليم بتشكيل لجنة لتنفيذ الخطة القومية للتعليم (NEPIC) برئاسة سيادته. وتقوم وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجى PSPU بإعداد تقارير المتابعة والتقويم اللازمة لعمل هذه اللجنة، وكذلك توفير الدعم الفنى لما توصى به.

ولكى تنجح الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم سوف يتم تحويلها إلى خطط استراتيجية للتعليم على مستوى المحافظات، وكذلك تحديد طرق التنفيذ على المستوى اللامركزى. ومن أجل تولى مسئولية التخطيط على مستوى المحافظة، سيتم تعزيز قدرات التخطيط الإستراتيجي للمحافظات: من خلال إنشاء وحدة للسياسات والتخطيط على مستوى المحافظة GPSPU، وكذلك إنشاء لجنة عليا لتنفيذ الخطة الاستراتيجية (GEPIC) يفضل أن تكون برئاسة المحافظ - مناظرة لما هو عليه على المستوى المركزى- لتتولى مسئولية متابعة وتنفيذ الخطة الاستراتيجية على المستوى اللامركزى (المديرية والإدارة والمدارس) فى إطار علاقة تفاعلية بين المستوى المركزى والمستويات المحلية.

سابعاً: البرامج الاثنا عشر ذات الأولوية ونواتجها المتوقعة

تم تصنيف الاثنى عشر برنامجًا ذات الأولوية والمتضمنة فى الخطة الاستراتيجية للتعليم ٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١١/٢٠١٢ كما يظهر فى الشكل رقم (٢) إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى، **وتضم البرامج المتعلقة بالجودة**. وهى تتكون من ثلاثة برامج: حيث يجئ برنامج الإصلاح المتمركز على المدرسة فى قلب تلك المجموعة، بالإضافة إلى برنامجى الإصلاح الشامل للمناهج ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وبرنامج تحديث الموارد البشرية والتنمية المهنية. والمجموعة الثانية وتضم **البرامج المتعلقة بالإدارة ودعم النظم**. والتى توفر الدعم الفنى لإصلاح النظم تتألف من أربعة برامج: التأصيل المؤسسى للامركزية، والتطوير التكنولوجى ونظم المعلومات، وبناء نظم المتابعة والتقويم، وتطوير بناء المدارس وصيانتها. والمجموعة الثالثة: وتضم البرامج الخاصة بالمستويات التعليمية المختلفة. وهى برامج : برنامج تطوير رياض الأطفال، وإصلاح التعليم الأساسى، وتحديث التعليم الثانوى فى مصر، والتعليم المجتمعى للفتيات والأطفال غير الملتحقين بالتعليم، وأخيرًا تعليم ودمج الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة.

شكل (٢) البرامج ذات الأولوية:



وجميع البرامج الاثنى عشر برامج متداخلة ويتمم بعضها البعض الآخر، وذلك من أجل تحقيق النقلة النوعية المخطط لها فى التعليم المصرى. وعن طريق تبنى الإصلاح المرتكز على المدرسة، تنتقل مصر من مدخل التطوير القائم على المدخلات Input Driven Approach ، إلى مدخل الإصلاح الشامل على مستوى المدرسة School Based Reform Approach القائم على النتائج والشواهد، وذلك فى إطار دعم التوجه نحو اللامركزية، على كل مستويات العمل الوطنى فى التعليم.

من المتوقع أن يكون للبرامج الاثنى عشر ذات الأولوية نواتج وتأثيرات إيجابية على أداء نظام التعليم المصرى وذلك خلال السنوات الخمسة القادمة، نلخصها فيما يلى:

١- الإصلاح الشامل للمناهج ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

إن الهدف العام لهذا البرنامج هو تعزيز جودة المناهج، ودمج تكنولوجيا المعلومات وتطوير طرق التعليم والتعلم لجميع الطلاب فى جميع المراحل التعليمية: (رياض الأطفال والتعليم الابتدائى، والتعليم الإعدادى، والتعليم الثانوى بكل أنواعه).

ويقوم على هذا الهدف العام **مجموعة من الأهداف الإجرائية الفرعية:**

١- بناء مناهج حديثة ترتكز على المعايير القومية للتعليم.

٢- إنتاج كتب مدرسية جديدة تعبر عن التطورات الحديثة فى المناهج، وعن تكامل هذه الكتب معاً (الكتاب المدرسى، ودليل المعلم، وكتاب أنشطة التلميذ).

٣- الارتقاء بجودة تعليم اللغة العربية.

٤- بناء كوادر فنية متخصصة فى إعداد وتقييم المناهج، وتأليف الكتب الدراسية.



٥- تحسين كفاءة إجراءات طباعة الكتب، وإجراء تجربة الطباعة من خلال ناشرين من القطاع الخاص فى ٣ محافظات فى مجالات العلوم والرياضيات واللغات الأجنبية.

٦- إعادة هيكلة مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية.

والنتائج المتوقعة لهذا البرنامج تتلخص فى تحقيق ما يلى:

١- تحسين نواتج التعلم لدعم قدرات المتعلمين فى التفكير الناقد والإبداعى، والتعامل مع مصادر المعرفة المختلفة، واكتساب قيم المواطنة ومهارات التعامل مع المجتمع الديمقراطى، واستخدام التكنولوجيا بكفاءة، والتعلم مدى الحياة، والنجاح فى الحياة العملية.

٢- بناء نموذج تربوى حديث، وإحداث نقلة نوعية فى التعليم Education Paradigm Shift تقوم على:

- التعلم النشط الذى يشجع التنوع، ويمكن من أنشطة الاستكشاف والتقصى.
- الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وربط التعلم بالمهارات الحياتية.
- تطوير أساليب التقويم.
  - ■ التقويم الشامل والمستمر.
  - ■ امتحانات نهاية المرحلة بطرائق متقدمة.
  - ■ الاختبارات القومية المقننة.
  - ■ المشاركة فى الاختبارات الدولية.

٣- تحديث طرق وأساليب إنتاج الكتب، وترشيد تكلفتها، وخفض عددها وفقًا للمعدلات العالمية، وتشجيع القطاع الخاص على إنتاج كتب وفقًا للمعايير العالمية، فى مجالات العلوم والرياضيات واللغات الأجنبية، على أساس الإطار العام للمنهج المعتمد من الوزارة، وذلك للوصول إلى المستوى العالمى لجودة الكتاب المدرسى وضمان كفاءة إنتاج وتوزيع الكتب لامركزيًا.

٢- الإصلاح المتمركز على المدرسة وإعدادها للاعتماد التربوى:

تدعو الخطة الاستراتيجية للتعليم إلى الأخذ بمنهجية جديدة فى إدارة عملية تطوير التعليم Education Reform Management وهذه المنهجية تقوم على اعتبار أن المدرسة هى وحدة العمل، ووحدة التغيير. والهدف العام لهذا البرنامج يتمثل فى: إحداث نقلة نوعية فى إدارة العملية التعليمية، وتمكين المدرسة ومجتمعها المحلى من ممارسة الإدارة المتمركزة على المدرسة School Based Management للارتقاء بمستوى جودة المخرجات التعليمية، والوفاء باحتياجات المتعلمين، وتحسين أداء المدرسة وإعدادها للاعتماد التربوى.

أما الأهداف الإجرائية الفرعية لهذا البرنامج، فتتمثل فى:

١- تحسين المدرسة وإعدادها للاعتماد.

٢- ممارسة الإدارة المتمركزة على المدرسة.

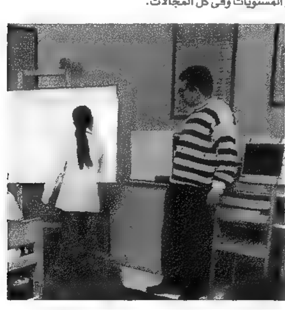
٣- دعم المشاركة المجتمعية وتأسيس حوكمة رشيدة على مستوى المدرسة.

٤- ضمان جودة المبانى والتجهيزات المدرسية، وملاءمتها للنموذج التربوى الحديث.

ومن المتوقع بعد تنفيذ هذا البرنامج: أن يتحسن مستوى جودة المخرجات التعليمية. ويتحقق النموذج التربوى الحديث فى التعليم والتعلم، وأن تحصل المدارس على قدر كبير من الاستقلالية فى إدارة شئونها، وبالتالى تزداد مسئوليتها عن النتائج التى تحققها فى نهاية العام. وسوف يزداد تبعًا لذلك **ترسيخ مفهوم الحوكمة الرشيدة، ومفهوم الشفافية والمساءلة** وفق معايير ومؤشرات جودة الأداء.

٣- تحديث الموارد البشرية والتنمية المهنية:

يهدف البرنامج الثالث لتحديث نظم الموارد البشرية والتنمية المهنية إلى توفير نظم للموارد البشرية والتنمية المهنية لدعم بناء القدرات للمعلمين وجميع العاملين بالتعليم لتحسين الأداء على جميع المستويات وفى كل المجالات.




أما الأهداف الإجرائية الفرعية لهذا البرنامج فتتمثل فى:

١- وضع نظام لا مركزى حديث للموارد البشرية.

٢- استكشاف وجذب القيادات الإدارية الواعدة.

٣- توفير فرص التدريب للوفاء باحتياجات خطط التطوير الواردة فى كل البرامج الاثنى عشر لإصلاح التعليم.

٤- إنشاء كادر خاص للمعلمين للارتقاء بمستوى المعلمين مهنيًا واقتصاديًا.

٥- إنشاء أكاديمية مهنية للمعلمين.

البرنامج فى:

- تطبيق الكادر الخاص للمعلمين بنجاح لبناء نظم موضوعية للحوافز والترقى.
- خفض معدلات ترك المعلمين لمهنة التدريس.
- خفض معدلات أعداد الإداريين فى النظام التعليمى.
- الارتقاء بالمكانة المهنية للمعلمين.
- تدعيم قنوات الاتصال بين نظام التعليم قبل الجامعى، وكليات التربية.
- دعم نموذج المعلم الممارس المفكر Reflective Practitioner Teacher داخل نظام التعليم المصرى.

٤- التأصيل المؤسسى للامركزية:

يهدف هذا البرنامج إلى دعم القدرة المؤسسية للنظام التعليمى لتحقيق كفاءة النظم والتأصيل المؤسسى للامركزية. أما الأهداف الإجرائية والفرعية له فيمكن تلخيصها فيما يلى:

١- دعم القدرة المؤسسية لوزارة التربية والتعليم فى مجالات اتخاذ القرارات وتقويم الأداء.

٢- إعادة هيكلة المراكز والهيئات المساندة.

٣- دعم مراكز التدريب فى المحافظات.

٤- دعم الإدارة المتمركزة على المدرسة.

٥- وضع نظام توجيه إدارى داعم للامركزية.

٦- زيادة الفاعلية لتنفيذ القوانين والقرارات.

٧- دعم القدرة المؤسسية على جميع المستويات فى النظام التعليمى فى الشئون المالية والإدارية.

٨- وضع نظام مؤسسى للامركزية المالية فى المدرسة يربط الموازنة بالأداء.

وتتمثل النتائج المتوقعة لهذا البرنامج فى:

- التأصيل المؤسسى للامركزية، لتحقيق مزيد من التوسع فى نقل سلطة صناعة القرار إلى الوحدات التعليمية بالمحافظات: المديريات والإدارات والمدارس.
- توفير المزيد من الخدمات السريعة والإيجابية للمجتمع المحلى.
- تمكين العاملين المؤهلين من اتخاذ القرارات التى تساعد فى تقديم خدمات تعليمية وجماهيرية ذات جودة أفضل.
- وصول جهود التطوير إلى الطلاب، والفصول، والمدارس مباشرة.
- دعم الأسر، والمجتمع المحلى المحيط بالمدرسة.
- توفير فرص التنمية المهنية المستدامة لجميع العاملين من خلال نظم تدريب لا مركزية، تتسم بجودة عالية وتكاليف منخفضة.
- دعم نظم المتابعة والتقويم على جميع المستويات، وإرساء مبادئ الشفافية والمحاسبية.
- التعامل مع الموازنة وصناعة القرار، وفقًا لنظم حديثة تدعم اتخاذ وتنفيذ القرارات على كل من المستوى المحلى، والمدرسة والإدارة.

٥- التطوير التكنولوجى ونظم المعلومات

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وتقديم الدعم الفنى اللازم لتنفيذ واستمرار طرق التعليم /التعلم الحديثة والإدارة التعليمية الفاعلة، واتخاذ القرار وصنع السياسات والتخطيط. أما الأهداف الإجرائية الفرعية للبرنامج فيمكن تلخيصها فيما يلى:

١- تحديث واستكمال البنية التحتية للتكنولوجيا فى جميع المدارس.

٢- تفعيل دور نظم المعلومات الإدارية فى العملية التعليمية.

٣- دعم أفضل استخدام للتعليم والتدريب عن بعد.

٤- بناء القدرات الفنية للأفراد والمؤسسات فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

٥- دمج إدارات التكنولوجيا والمعلومات المختلفة فى قطاع واحد لتحقيق تكامل وكفاءة الوظائف والبنى التحتية فى مجال التكنولوجيا ونظم المعلومات.

ومن المتوقع أن يؤدى استكمال البنية التحتية والدعم الفنى المطلوب للتكنولوجيا ونظم المعلومات إلى تحسين الأداء العام للمدارس، فى العملية التعليمية، وكذلك الأعمال الإدارية.

كما أن تفعيل نظم المعلومات EMIS/SMS من شأنه أن يوفر بيانات ومعلومات ومؤشرات تساعد على إجراء عمليات المتابعة والتقويم بدقة، والحصول على الإحصاءات والمؤشرات التى تدعم اتخاذ القرار بكفاءة، سواء فى صنع السياسات أو عمليات التخطيط أو الإدارة اليومية.

٦- تحديث نظم المتابعة والتقويم

يعمل هذا المكون على تأسيس نظام تقويم ذاتى ومستقل لأداء جميع الكيانات التعليمية، من خلال الإطار العام لإصلاح التعليم، على ان يتم نشر تقارير المتابعة والتقويم ومناقشتها من قبل جميع المعنيين بأمور التعليم.

والهدف العام لهذا البرنامج هو تطوير نظام فعال ومتكامل للمتابعة والتقويم لجميع عناصر العملية التعليمية على كافة المستويات، أما الأهداف الإجرائية الفرعية للبرنامج فيمكن تلخيصها كما يلى:



١- متابعة وتقويم أداء المتعلمين فى ضوء مؤشرات الإنجاز.

٢- متابعة وتقويم الأداء المدرسى وفقا لمؤشرات المدرسة الفعالة.

٣- متابعة وتقويم أداء الأنظمة المالية والإدارية على كافة المستويات.

٤- إعادة هيكلة نظم المتابعة والتقويم.

٥- دعم القدرات المؤسسية للمركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى.

ومن المتوقع تحقيق النتائج الآتية من هذا البرنامج:

- زيادة الشفافية والمساءلة.
- تفعيل دور وحدات التقويم والجودة على مستوى المدرسة.
- إنشاء إدارات لضمان الجودة على كل المستويات: الوزارة، والمديرية، والإدارة التعليمية.
- ارتفاع مستويات جودة أداء التلاميذ والمعلمين والمدارس.

٧- تطوير بناء المدارس وصيانتها:

إن الهدف العام من هذا البرنامج هو بناء الأعداد اللازمة من الفصول، وتحقيق اللامركزية فى نظم بناء وصيانة المدارس لضمان عدالة الإتاحة والجودة، وملاءمة المبنى المدرسى للبيئات الجغرافية المختلفة. أما الأهداف الإجرائية الفرعية للبرنامج فتتمثل فى:

١- تصميم بناء المدارس وفقا لمعايير ملائمة للمتغيرات الجديدة.

٢- تحسين وتطوير إجراءات تخطيط وبناء المدارس.

٣- تأصيل لامركزية اختيار المواقع، وبناء وصيانة المدارس.

٤- وضع خطة لإدارة عمليات بناء المدارس لا مركزيا.

٥- وضع نظام لمشاركة القطاعين العام والخاص فى عملية بناء المدارس.

٦- توفير المبانى المدرسية لجميع احتياجات المراحل التعليمية.

ويعتبر التوجه نحو نظام اللامركزية فى عملية بناء المدارس أحد الملامح المهمة لهذه الخطة الاستراتيجية. وفى هذا الصدد، فإنه من الأهمية بمكان تحليل جميع العوامل التى تؤثر على كفاءة بناء المدارس من حيث الموقع، والتصميم، وأنشطة البناء، وكذلك البحث عن نظام بديل لبناء وصيانة المدارس متضمنا تحديد الأدوار والمسئوليات الجديدة على المستوى اللامركزى فى المحافظات والإدارات التعليمية.



٨- تطوير رياض الأطفال:

توفير جودة تعليمية للأطفال فى الشريحة العمرية (٤-٥ سنوات) والوصول إلى نسبة ٦٠٪ من معدل القيد الإجمالى قبل نهاية الخطة، مع: (أ) تحسين جودة العملية التعليمية وفقا للاتجاهات العالمية الحديثة. (ب) وضع نظام إدارى حديث لمرحلة الطفولة المبكرة. (جـ) تفعيل دور رجال الأعمال، والجمعيات الأهلية والقطاع التعاونى للنهوض برياض الأطفال كمًا وكيفًا.

٩- إصلاح التعليم الأساسى:

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق عدالة إتاحة الفرص التعليمية عالية الجودة للجميع، والتى تمكّن أطفال مصر من مهارات القراءة والكتابة والرياضيات والعلوم، وتنمى قدراتهم المعرفية والإبداعية، وتكسبهم قيم الحوار والمواطنة والديمقراطية والتسامح.

ومن المتوقع لهذا البرنامج تحقيق النتائج الآتية:

- تعميم التعليم الأساسى للجميع.
- رفع الكفاءة الداخلية فى التعليم الابتدائى والإعدادى.
- إكساب الأطفال فى التعليم الابتدائى مهارات القراءة والكتابة والحساب.
- تمكين طلاب التعليم الابتدائى من المهارات الأساسية فى اللغة والتواصل، وتنمية اتجاهاتهم نحو العلوم والرياضيات، ودعم قدراتهم فى التفكير الناقد والإبداعى.
- تعميم النموذج التربوى الحديث، القائم على:
  - التعلم النشط.
  - التقويم الشامل.
  - الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا.

١٠- تحديث التعليم الثانوى فى مصر:

يهدف هذا البرنامج إلى تحديث منظومة التعليم الثانوى تحديثا شاملا والوصول إلى مستوى متوازن فى القيد بهذه المرحلة بشقيها العام والفنى قبل نهاية الخطة من خلال:

(أ) تحويل نظام التعليم بالمرحلة الثانوية بشقيها العام والفنى إلى نظام مفتوح يرتكز على الاتجاهات العالمية المعاصرة.

(ب) تحديث مناهج التعليم الثانوى، وإيجاد جذع مشترك من المناهج بين جميع التخصصات وفروع التعليم الثانوى.

(ج) تحقيق نقلة نوعية فى طرق التعليم/التعلم.

(د) الارتقاء بجودة أداء الطلاب فى مرحلة التعليم الثانوى.

(هـ) توفير برامج للتنمية المهنية للمعلمين فى مرحلة التعليم الثانوى.

(و) بناء القدرات المؤسسية لمدارس هذه المرحلة بشقيها.

(ى) إصلاح نظام الثانوية العامة.

(ل) تطوير نظم الامتحانات والتقويم بمرحلة التعليم الثانوى الفنى.

(ن) دمج التخصصات ذات الصلة ببعضها فى مرحلة التعليم الثانوى الفنى.

(ح) دمج مدارس التعليم المهنى بالمدارس الثانوية الفنية.

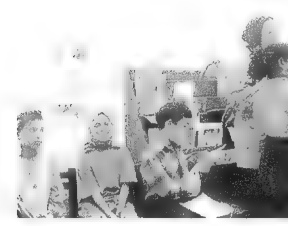
(ط) توفير نماذج إبداعية لتكون أساسًا قويًا لتطوير التعليم الثانوى الفنى.

ومن المتوقع أن يحقق هذا البرنامج إصلاحاً شاملاً لمنظومة التعليم الثانوى كما يلى:

- زيادة أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوى، مع تحقيق التوازن بين التعليم الثانوى العام والفنى.
- تمكين الطلاب بالتعليم الثانوى بشقيه من امتلاك مهارات التفكير الناقد والإبداعى والبحث العلمى.
- الاهتمام بعلوم المستقبل، لمواكبة الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة.
- بناء ثقافة مشتركة لدى جميع طلاب هذه المرحلة فى جميع التخصصات والفروع من خلال بناء مكون عام فى المناهج يكون بمثابة جذع مشترك بين جميع أنواع التعليم الثانوى، يزيل كل الثنائيات التقليدية فى هذه المرحلة.
- استخدام نموذج تربوى حديث قائم على التعلم النشط، والتقويم الشامل المستمر الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- توفير حد أدنى من المكون التكنولوجى فى جميع المدارس الثانوية.
- بناء ستة نماذج جديدة لتطوير مدارس التعليم الفنى، من بينها مراكز التميز، والمدرسة الموحدة الشاملة، ونموذج التجمع الصناعى (مدرسة صناعية، ومركز تدريب مهنى، ومعهد عالٍ فنى، وكلية تكنولوجية).

١١- التعليم المجتمعى للفتيات والأطفال غير الملتحقين بالتعليم:

الهدف العام لهذا البرنامج هو التوسع فى إنشاء مدارس المجتمع ومدارس الفصل الواحد للفتيات والأطفال غير المقيدين فى التعليم، من خلال:



(أ) إنشاء مدارس – على غرار مدارس المجتمع- بالتعاون مع المجتمعات المحلية.

(ب) توفير أعداد كافية من المديرين والموجهين والعمال المؤهلين.

(ج) إنتاج مواد تعليمية فى إطار المناهج القومية.

(د) توفير برامج تغذية مدرسية لجميع الأطفال.

هـ) وضع نظام إدارى فعال.

ويساعد هذا البرنامج على تجفيف منابع الأمية، حيث سيوفر فرصة ثانية للتعليم: للفتيات والأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم أو الذين تسربوا منه. وتستهدف الخطة الاستراتيجية ٤٠٠ ألف طفل من هؤلاء الأطفال خلال السنوات الخمسة للخطة ٢٠٠٧/٠٨–٢٠١١/١٢.



١٢- تعليم ودمج الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة:

يهدف هذا البرنامج إلى توفير فرص تعليمية متكافئة للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة وتحقيق الدمج الشامل بمدارس التعليم الأساسى قبل نهاية الخطة، من خلال:

١- دمج ١٠٪ من الأطفال ذوى الإعاقات البسيطة فى مدارس مرحلة التعليم الأساسى.

٢- تحسين جودة التعليم فى مدارس التربية الخاصة الحالية.

٣- العمل على إيجاد بيئة تربوية وتشريعية وثقافية داعمة لمفهوم الدمج بمدارس التعليم الأساسى.

وسوف يحقق هذا البرنامج فرصًا للتنمية المهنية للمعلمين لتأهيلهم للتعامل مع ذوى الاحتياجات الخاصة: للارتفاع بمستوى جودة الخدمة التعليمية، مع تأهيل المبانى المدرسية التى سيتم فيها الدمج الشامل لتلائم تحقيق هذا الهدف بفعالية وكفاءة.

كما أن دعم الموهوبين يُعد بعدا مهما فى تطبيق مبدأ التعددية. ولذلك سيتم توفير الفرص الملائمة لكل فئات المجتمع المصرى. وسوف يتم تمكين المعلمين من مهارات متابعة واكتشاف المواهب المختلفة لدى تلاميذهم، وتقديم الرعاية اللازمة لتنميتها باعتبار ذلك استثمارا فى رأس المال البشرى فى مصر.

أما بالنسبة لمحو الأمية وتعليم الكبار، تقوم الهيئة العامة لتعليم الكبار بتنفيذ خطة قومية للقضاء على الأمية ويوضح الشكل رقم (٣) ملخصاً عاماً للخطة الاستراتيجية من حيث الأهداف الرئيسة وأهداف برامج الخطة

ثامنا مؤشرات الأداء لتنفيذ الخطة الاستراتيجية:

١- مؤشرات الأثر الاجتماعى والاقتصادى للخطة الاستراتيجية القومية للتعليم

- بنجاح الخطة نتوقع أن تتقلص ظاهرة الدروس الخصوصية كظاهرة اجتماعية تربوية. فبناء النموذج التربوى الجديد الذى تستهدفه الخطة، من شأنه أن يحقق بيئة تعليمية غير نمطية لا وجود فيها للدروس الحصوصية، بل ستكون بيئة طاردة للدروس الخصوصية بشكلها المرضى الحالى، الذى تفشى كظاهرة اجتماعية. كذلك فإن نجاح برامج المشاركة المجتمعية والحوكمة الرشيدة التى تستهدفها برامج الإصلاح المتمركز على المدرسة واللامركزية الداعمة لمشاركة المجتمع المدنى، وتعميق الشعور بالملكية والمسئولية على مستوى المجتمع المحلى، سوف يترتب عليها بالضرورة زيادة ثقة أولياء الأمور بالمدرسة والمناخ المدرسى الجديد والمعلم. وسوف يحول ذلك طاقة أولياء الأمور إلى مزيد من المشاركة المجتمعية، والشعور بملكية المؤسسات التعليمية، وممارسة المسئولية والمساءلة.
- زيادة مؤازرة النظام التعليمى لسياسة الدولة فى محاربة الفقر، وتحقيق الدمج الثقافى والعدل الاجتماعى، والمساهمة فى إرساء ثقافة المواطنة والحوار فى المجتمع المصرى.
- المساهمة فى دعم سياسة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، وذلك من خلال سياسات دعم المجتمع المدنى، وتأصيل اللامركزية، وتأصيل ملكية المجتمع المدنى ومسئوليته عن مؤسساته التعليمية.
- دعم سياسة الإثابة، وبناء ثقافة المساءلة فى قطاع التعليم، لتوفير الشروط الداعمة لسياسات بناء الجودة. وسوف يلعب المجتمع المدنى دورا مؤثرا فى المساءلة.

٢- مؤشرات النتائج المتوقعة لتنفيذ الخطة:

مؤشرات الجودة

- ترسيخ قيم المواطنة والديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية بين المتعلمين.
- انسجام المناهج مع المعايير القومية والدولية.
- ارتفاع مستويات أداء الطلاب فى التفكير الناقد والإبداع، التى تقاس بالاختبارات المقننة لجميع المستويات.
- زيادة الاتجاهات الإيجابية نحو العلوم والبحث العلمى.
- خفض كثافة الفصول من خلال زيادة عدد المدارس المزودة بالتجهيزات.
- فرص متكافئة ومتساوية فى دعم أداء الأفراد.
- ممارسة التقويم الذاتى المتزايد للمعلمين والمدرسين الأوائل والمشرفين.
- معدلات التحاق متزايدة للفتيات والأطفال خاصة فى المناطق المحرومة.
- التنمية المهنية للمعلمين والقيادات المدرسية والتربوية.
- زيادة عدد المدارس المؤهلة للاعتماد.

مؤشرات كفاءة النظم واللامركزية

- تأسيس نظام معلومات إدارية دقيق فى مجال التعليم.
- دمج الكيانات التنظيمية المرتبطة ببعضها من أجل تحقيق التكامل وتقديم الخدمة بأفضل الطرق واتخاذ القرار بشكل سريع وفعال.
- نقل عملية التخطيط والموازنات المالية حتى مستوى المؤسسات التعليمية المحلية.
- القيام بدراسة الوضع الحالى للهياكل التنظيمية والإدارية بصورة محددة وشاملة.
- بناء نظم المتابعة والتقويم على أساس المعايير والمؤشرات الواضحة التى تدعم اللامركزية والمساءلة والشفافية.
- إعداد مؤشرات للأداء فى مستوياته المختلفة.

مؤشرات عدالة الإتاحة

- ارتفاع معدلات القيد الصافى خاصة فى المناطق الريفية الفقيرة، فى رياض الأطفال والثانوى العام.
- زيادة تعزيز وتقوية المشاركة المجتمعية فى دعم التعليم المجتمعى للأطفال المحرومين الذين لم يلتحقوا بالتعليم أو تسربوا منه.
- زيادة عدالة الإتاحة فى المناطق النائية والفقيرة والأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة.

شكل (٣) ملخص عام للخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر (٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢)

الرؤية: الالتزام بتحقيق تعليم عالى الجودة للجميع وذلك باعتباره أحد حقوق الإنسان الأساسية، مع إتباع نظام لا مركزى يعتمد على المشاركة المجتمعية باعتباره حجر زاوية، مع تحسين النظام التعليمى ليكون نظاما تعليميا رائدا فى مصر ليصبح نموذجا يحتذى فى المنطقة، وإعداد المواطن للمجتمع القائم على المعرفة فى بيئة مرتكزة على الديمقراطية والعدالة ورؤية مستقبلية ثابتة)

أهداف السياسات الرئيسة التى تهدف إلى تطوير قطاع التعليم

(١) الإصلاح والتحسين المستمر لجودة التعليم وفقاً للمعايير القومية

(٢) تطوير نظم فعالة فى الإدارة والمتابعة والتقويم فى ظل التأصيل المؤسسى للامركزية

(٣) دعم الفرص التعليمية المتكافئة لجميع أطفال مصر، وتحقيق الدمج لذوى الاحتياجات الخاصة، وتوفير فرصة تعليمية ثانية للأطفال خارج نظام التعليم.

البرامج ذات الأولوية بالخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر ٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢

(١) الإصلاح الشامل للمناهج ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال

(٢) الإصلاح المتمركز على المدرسة وإعدادها للاعتماد التربوى

(٣) تحديث نظم الموارد البشرية والتنمية المهنية

(٤) التأصيل المؤسسي للامركزية

(٥) التطوير التكنولوجى ونظم المعلومات

(٦) بناء نظم المتابعة والتقويم

(٧) تطوير نظم بناء المدارس وصيانتها

(٨) تطوير رياض الأطفال

(٩) إصلاح التعليم الأساسى

(١٠) تحديث التعليم الثانوى فى مصر

(١١) التعليم المجتمعى للفتيات والأطفال غير الملتحقين بالتعليم

(١٢) تعليم ودمج الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة


الخطة القومية لجودة التعليم
إيدك في إيدنا... نطور تعليم أولادنا